حل الخلاف

بقلم الاب لامنس اليسوعي

لخّصنا في العدد الفائت ما حصل من التطوّرات التاريخية لهذه المشكلة المهمّة ، وأبنّا كيف انه بفضل حكمة الحبر الاعظم السامية وحسن سياسة الوزراء الايطاليين ، توصل الفريقان شيئاً فشيئاً الى حلّ الخلاف على طريقة ودية . وقد امكن القرّاء الكرام ان يقفوا في الجرائد اليومية على مظاهر الابهة والجلال التي حفّت قصر لاتران في ١١ شباط ، حيث وُقّع ذاك العهد المهم ، الذي سيكون له منزلة خاصة في حوليات القرن العشرين السياسية . وقد امكنهم ايضاً ان يطلعوا على التأثير العميق والمظاهرات الباهرة ، التي احدثها الاتفاق في العالم اجمع .

اما في هذه العجالة فاننا نودّ ان نحلّل باختصر ما يمكن اهم موادّ ذاك العهد . وهو ينقسم الى قسمين : الاول « معاهدة » سياسية تقرّر حالة الحبر الاعظم كرئيس الكنيسة الجامعة . والثاني « اتفاق » ديني يُحدّد حقوق الكنيسة وامتيازاتها في داخل المملكة الايطالية .

المعاهدة

نالت الكنيسة من مؤسسها الالهي المهمة السامية بان تعلّم وتعمّد كل الامم (متى ٢٨ : ١٩ ؛ مرقس ١٦ : ١٥) فاصبحت ، بفضل هذه البعثة ، كاثوليكية « جامعة » تضمّ جميع الامم ، وجميع الشعوب ، وجميع الألسُن في طاعة البابا ، خليفة القديس بطرس ، ونائب السيد المسيح . فليست اذاً شرقية ولا

غربية ، ولا لاتينية ولا يونانية ، وليس لها صفة شعبية خاصة ؛ بل هي فوق الدول والامم . ولم تكن الحدود الطبيعية لتوقفها في قسم من الارض ، بل انها تكون في كل مكان ، وتتكلم كل اللغات ، وتضم في احضانها جميع الذين « يسجدون لله بالروح والحق » (يوحنا ٤ : ٢٤) دون ان تميّز بين انواعهم والوانهم .

فنتج ان لاعضاء الكنيسة فائدة جليلة في أن يروا رئيسهم الاسمى الذي يطيعون ، متمتعاً بكامل الحرية ؛ وفي ان يتأكدوا ان تلك الحرية بمعزل عن اي تأثير تُحدثه اية سلطة ارضية . اذ لم يكن بالامكان ان يتصوّروا ان سلطة روحية عليها ان تدير النفوس في مختلف انحاء العالم ، تخضع لميول وطنية او تتأثر بمنافع سياسية . وهذا ما لم تتبه له «شريعة الضمانات» سنة ١٨٧١ ، فلم تكترث للاعتبارات المذكورة اعلاه ، بل ضربت صفحاً عن حق الكنيسة في الاشتراك بسنّ شريعة تتحمل وحدها اعباء احكامها . ولهذا ظلت تلك الشريعة دون ثمرة ، لأنها صدرت عن ارادة فريق واحد من المتعاقدين ، فكانت ايطالية بحتة ، وبالتالي وطنية مفتقرة الى تعزيز دُوَلي ، وعرضة لمشيئة البرلمان الايطالي يُدخل عليها ما يريد من التحوير والتبديل . فاحتجّ الحبر الاعظم على سنّها ، ورفضها إذ كان فيها من الحطّ بشأن الدين ومن محاولة جعل الكنيسة الكاثوليكية بمثابة الكنيسة الانكليكانية ، ومعروف ان هذه في حالة مجحفة بحقّ السلطة الروحية ؛ وما حادث كتاب الصلاة (Prayer Book) في البرلمان الانكليزي الا الشاهد الكافي على هذا الإجحاف .

اما معاهدة لاتران فبعيدة عن مثل هذه الحالة . ففيها يتعاقد الطرفان على مستوى واحد ، كما هي الحال في معاهدات الدول المستقلة تمام الاستقلال . وبالتالي فان المعاهدة تتصف بصفة دُوَلية تخرجها عن النفوذ الايطالي ، وتضعها تحت حماية الحق الدولي العامّ الذي تقرّ به جميع السلطات المستقلة في الكون . كانت «شريعة الضمانات» لا تقرّ للحبر الاعظم الا بمظاهر السلطة الخارجية ، منكرةً عليه حقيقة الاستقلال . اما معاهدة لاتران فتعترف له بمنطقة من الارض ، يعيش عليها اناس لا يتبعون الا البابا . فتجري عليهم وعليها احكامه المطلقة دون

رقيب ولا مناظر.

وعليه فان المعاهدة اوجدت دولة جديدة اسمها « حاضرة الڤاتيكان » تبلغ مساحتها ١٤ هكتاراً ، وهي مستقلة تماماً ومعزل عن المنازعات ، فلا تُمس .

وقد ذكرت المعاهدة كل المصالح العامة التي تقوم الحكومة الايطالية بانشائها في حاضرة الڤاتيكان ، ولاسيما بناء محطة للسكة الحديدية وربط الحاضرة الڤاتيكانية ربطاً مباشراً مع سائر الدول بالخطوط التلغرافية والتليفونية والراديوتلغرافية والراديوتلفونية والدوائر البريدية. وتتضمن المعاهدة اتفاقاً يمكن كل وسائط النقل والمواصلة التي تخص حاضرة الڤاتيكان من السير على اراضي الدولة الايطالية.

وتبين موادّ اخرى من المعاهدة طبقات الاشخاص الخاضعين لسلطة الكرسي الرسولي ، اعني الاشخاص الذين يقيمون اقامة ثابتة في حاضرة الڤاتيكان.

وعدا ذلك فان المعاهدة تحدّد الاعفاء من الضرائب والرسوم ، الذي سيتمتع به اصحاب الرتب الكنسية والاشخاص المتعلقون بالبلاط البابوي ، وان كانوا غير مقيمين في حاضرة الڤاتيكان ، ولاسيما المنتظمون في سلك من اسلاك المناصب الذين يعلن الكرسي الرسولي ان لا غنى عنهم للقيام بما يقتضيه العمل في دوائره المختلفة.

وتقرر المعاهدة ايضاً المناعة العقارية للكنائس ، وبعض المباني الموجودة خارج حاضرة الڤاتيكان ، التي اقام الكرسي الرسولي ، او سيقيم فيها مجامعه الخاصة ، وكذلك المكاتب او الدوائر اللازمة لاعماله الادارية.

وتعترف ايطالية للكرسي الرسولي بحقه في انفاذ سفرائه الى الدول ، وقبول سفرائهم لديه ، طبقاً لمقتضيات الحق الدولي.

وقد تعهد الفريقان السامیان المتعاقدان ان ينشئا بينهما العلاقات السياسية القانونية ، بواسطة سفير ايطالي لدى الڤاتيكان ، وسفير رسولي لدى الدولة الايطالية.

وقد ذكر في مادة اخرى انه في ايام الآحاد والاعياد الموصى بحفظها ، يجب في جميع الكنائس التي تقام فيها الحفلات الدينية ، ان يرتل المحتفل بالقداس الكبير ،

طبقاً لقواعد طقسه ، صلاةً لاجل سعادة ملك ايطاليـة ونجاح الدولة الايطالية.

وهناك مادة ذات اهمية خاصة ، وهي المتعلقـة بالزواج . فانها تصرّح بان الحكومة الايطـالية تعترف بالمفاعيل المدنية لسرّ الزواج المعقود بموجب قوانين الكنيسة ، وان الكاهن بعـد حفلة الزواج الكنسي يشرح حالاً للعروسين المفاعيل المدنية الناجمة عن حالتهما الجديدة بأن يتلو عليهما موادّ القـانون المتعلقة بحقوق الزوجين وواجباتهما. ثم يكتب عقد الزواج ويبعث عنه ، في مدة خمسة ايام ، نسخة طبق الاصل الى السلطة المحلية حتى يجري قيده في سجلّ النفوس.

اما فحص الاسباب التي تتعلق ببطلان الزواج ، والتفـريق من الموانـع ، والزواج المعقود الغير النافذ ، فالصلاحية فيه محفوظة للمحاكم والدوائر الكنسية. وان القرارات والاحكام المتعلقة بالمسائل الزيجية ، عندما تصبح مبرمة ، تُرفع الى محكمة عليا للامضاء . وهذه تدقّق النظر في مـا اذا كانت قد روعيت قواعد الحق الكنسي المتعلقة بصلاحية القاضي ، والاستحضار ، وقانونية المثول او غياب المتداعين.

وهذه القرارات والاحكام النهائية المبرمة ، مع التدابير التي تتخذها بشأنها محكمة الامضاء العليـا ، يبعث بها الى محكمة الاستئناف ذات الصلاحية المكانية . وهذه في قرار تصدره في غرفة المشاورة تجعلها نافذة من حيث مفاعيلها المدنية ، وتأمر بان تقيّد في سجل النفوس في هامش عقد الزواج.

اما دعاوى الافتراق الاختياري فالكرسي الرسولي يقبل ان يكون الحكم فيها للسلطة المدنية.

وتلي بنود اخرى تنصّ على ان الحكومة الايطالية ترضى ان يكون التعليم الديني ، الذي يعلّم الآن في المدارس المتوسّطة ، مطابقاً للبرامج التي سيشترك في وضعها الكرسي الرسولي والدولة الايطالية.

وهناك مادة خطير هي التي تعترف فيها الدولة الايطالية بالتنظيمات الكائنة ضمن نطاق العمل الكاثوليكي الايطالي باعتبار ان هذه التنظيمات ، طبقاً لتدريب الكرسي الرسولي ، تقوم باعمالها بمعزل عن كل حزب سياسي.

الوفاق

في المقدمة تصريح يعلن انه ، بسبب الصفة المقدسة التي لمدينة رومية مقرّ الحبر الاعظم ومركز العالم الكاثوليكي ، ستتكفل الحكومة الايطالية بان تمنع ان يقع في رومية ما يخالف تلك الصفة.

ويتبع ذلك موادّ تبحث في حرية الاكليروس ، على اختلاف طبقاته ، في مزاولة وظيفته الرعائية ، في ايام الاعياد التي انشأتها الكنيسة واعترفت بها الدولة. وفي القيام بالخدمة الروحية لدى قوات الدولة العسكرية.

وتقرر بعد ذلك الحلة الواجب اتباعها في تعيين رؤساء الاساقفة والاساقفة طبقاً لاحدث معاهدة عُقدت ما بين الكرسي الرسولي والدول الاخرى ، وعُيّن نصّ القسم الذي يتلوه الاساقفة لرئيس الدولة الايطالية.

* * *

ماذا ينبغي لنا ان نقول في معاهدة لاتران ؟ ولماذا رأينا الفريقين الساميين يعقدان ، مع المعاهدة السياسية ، اتفاقاً دينياً ؟

هو ما يجيب عنه قداسة البابا نفسه بالكلمات التالية التي فاه بها في ١٣ شباط الفائت ، اذ تشرّف بالمثول بين يديه وفد كاثوليك ميلانو. قال:

«لو لم يكن للمعاهدة من غاية سوى تقرير الحدود اللازمة كلّ اللزوم ، والكافية ، لتنظيم الحالة النهائية والجوهرية للكرسي الرسولي وللحبر الروماني ، يعني لهذا الرجل الذي ، بسبب المسؤولية الالهية المطروحة على عاتقه ، مهما كان اسمه ، ومهما كان العصر الذي يعيش فيه ، لا يمكنه ان يخضع لأي تأثير ؛ لو لم يكن الّا هذه الغاية ، لكانت نيلت بنيل الصفات والنعوت الضرورية للسلطة المطلقة ، وهي تكون في ظروف ايطالية الحاضرة ، بالحصول على قسم متوسّع من الارض.»

ولكن لكي تؤكّد مفاعيل المعاهدة السياسية بكاملها ، كان من الضروري ان تنظّم حالة الكثلكة في داخل المملكة الايطالية ، وبكلمة اخرى كان من الضروري ان يحصل الاتفاق الديني ، وان يُعقد الاتفاقان معاً.

وهكذا اصبح من الممكن «ان نراجع ونحوّر، على قدر الامكان، كثيراً من الشرائع التي كانت كلها ترمي، مباشرةً او غير مباشرة، الى معاكسة الكنيسة في حقوقها وامتيازاتها.» وقد امتدح قداسة البابا «الرجل الذي شاءت العناية الالهية ان يصادفه» في شخص موسوليني، «من توصّل بعقله المنير الى ابعاد جميع العقبات التي كان ابعادها معتبراً حتى اليوم من باب المستحيل. ثم اطنب قداسته في ذكر المسؤوليات المهمّة التي تجرّعها السلطة البابوية، ولكنه لا يتمالك عن ان يهنئ نفسه بالامتيازات الكثيرة الناتجة من الاتفاق. وقد اردف قائلاً:

«عندما يُعترف للكنيسة بالشخصية القضائية مع كل حقوقها، عندما نرى سرّ الزيجة يحتلّ مركزه في التشريعات المدنية، عندما يُعاد للتعليم الكاثوليكي محلّه واعتباره الواجبان، عند ما يُعطى العمل الكاثوليكي نفسه نصيبهُ الشرعي، عند ذلك نفهم ان من الواجب علينا ان نشكر الله من صميم الفؤاد... ومن السهل تأكُّد ذلك يوم يُنشر نصّ المعاهدة بكامله... وليس هناك سبب للشكّ في ان تنفيذ الاحكام المتفق عليها من الطرفين يكون محفوفاً بمظاهر الاستقامة والشرف نفسها التي كانت الدافعة اليها.»

وما يمكننا ان نزيد على هذا الحكم السامي؟ فليس لنا الا ان نسأل الله ان يُطيل ايام الحبر الجليل، وان يمنّ عليه بان يرى تحقق امانيه الشريفة لخير الكنيسة المقدسة، وسعادة البشرية جمعاء.